ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية التي تصدرها كلية الفارابي الجامعة

الموقف الدولي من استفتاء اقليم كردستان في العراق ٢٥/ ٩/ ٢٠١٧

أ.م.د. جواد كاظم حطاب [*]

[*] قسم الدراسات السياسية / مركز دراسات البصرة والخليج العربي

Author Email: Jawad.ALShuwaili@uobasrah.edu.iq

الملخص

ادى استفتاء اقليم كردستان في ٢٥/ ٢٠١٧/٩ إلى اضطراب كبير في العلاقة بين الحكومة المركزية في بغداد وبين اقليم كردستان وإلى رفض دولي واقليمي كبير لهذه الفكرة لان من شأنها ان توتر الاجواء والاستقرار وتهدد البناء الوطني والسياسي لدول المنطقة ، ولم يقصد من الاستفتاء الانفصال او الاستقرار بل جاء لغرض سياسي استهدفت منه حكومة الاقليم الحصول على مزيد من التخصيصات المالية . ولأنه لم يعرف في الادبيات السياسية لدول المنطقة والعالم.

الكلمات المفتاحية: استفتاء اقليم كردستان ، الحكومة المركزية ، القوى الاقليمية والدولية.

The International Stance on the Kurdistan Region Referendum in Iraq on 25/9/2017

Abstract

The Kurdistan Region's referendum on 25/9/2017 led to significant turmoil in the relationship between the central government in Baghdad and the Kurdistan Region, accompanied by widespread international rejection of this step. This opposition arose from the fundamental refusal of such attempts by major and influential countries and was further fueled by the poor timing given the regional circumstances. The referendum did not aim for secession or stability; rather, it was a political maneuver by the Kurdistan Regional Government to obtain additional financial allocations. This move lacked precedent in the political literature of the region and the world.

Keywords: The Kurdistan, Regions, Major and influential Countries Central Government in Baghdad.

المقدمة

لم تكن الظروف الدولية ولا الظروف الداخلية في العراق مناسبة لإعلان استفتاء اقليم كردستان فالعراق مازال يمر بمرحلة التغير والبناء السياسي وبداية تكوين الدولة من جديد فالدولة وجزء منها اقليم كردستان لم تكن قادرة ولو على مجرد التفكير في البحث بانفصال او استقلال كردستان بسبب ظروف الحرب ضد كيان داعش الارهابي، والذي ترفضه قوميات واعراق المجتمع العراقي. الا ان القيادة الكردية في اقليم كردستان ارادت ان تفرض واقعاً جديداً في المنطقة من منطلق سياسي، ترفضه القوى المحلية والدول الاقليمية.

يحاول البحث التطرق الى المواقف الدولي من اعلان الاستفتاء واثره على مجريات الاحداث في العراق وحقيقة مواقف هذه الدول من الاقليم والاستفتاء مما شكل ردة فعل للأكراد منها ومن تعاملها مع هذا المشروع.

وتضمنت الخاتمة خلاصة البحث التي تحتوي على نتائج هذا الموقف الدولي وانعكاساته على واقع العراق واقليم كردستان.

مفهوم الاستفتاء

هنالك العديد من التعريفات القانونية تناولت مفهوم الاستفتاء لذلك سنتناوله من خلال معرفة المفهوم اللغوي والاصطلاحي .

المفهوم اللغوي

الاستفتاء في اللغة العربية طلب الفتوى او الرأي او الحكم في مسألة من المسائل ويقال افتى الفقيه بمسألة يعني ابان الحكم فيها واصل الكلمة مشتق من الفعل (افتى أو فتى)[١]

وان كلمة الاستفتاء ورد ذكرها في اكثر من موضع في القران الكريم ، منها قوله تعالى ﴿فَٱسۡتَفۡتِهِمۡ أَهُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَم مَّنۡ خَلَقۡنَآۚ إِنَّا خَلَقۡنَٰهُم مِّن طِينٖ لَّازِبِۭ ﴾[٢]

وقوله تعالى ﴿وَيَسۡتَفۡتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ﴾ [٣]

وقوله تعالى ﴿قَالَتۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَؤُاْ أَفۡتُونِي فِيٓ أَمۡرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمۡرًا حَتَّىٰ تَشۡهَدُونِ﴾ [٤]

المفهوم الاصطلاحي

للاستفتاء تعريفات متعددة فعرفة البعض بانه (عرض موضوع عام على الشعب لاخذ رأيه فيه بالموافقة او الرفض)، وعرفه البعض الاخر بانه (اخذ رأي الشعب في موضوع معين). وعرفه الاخرون بانه (رجوع الى الشعب لاخذ رأيه بالموافقة او الرفض في اي موضوع عام كأن يكون موضوعا قانونيا او دستوريا او سياسيا بصفته صاحب السيادة))، وكلمة الاستفتاء في اللغة الانكليزية يطلق عليها مصطلح (Referendum) وهو طلب من الشعب ابداء رأيه في رجل سياسي عند انتخابه رئيسا للدولة أو ابداء الرأي في السياسة التي ينوي رجل السياسة انتهاجها اي استفتاء شخصي او سياسي، ولا يوجد اجماع عام بين فقهاء القانون الدستوري والنظم السياسية على تعريف محدد لمصطلح الاستفتاء، اذ يرى عدد كبير من الفقهاء بضرورة

التوسع في تحديد مفهوم الاستفتاء الشعبي فيضيفون عليه مفهوما عاما وشاملا، بينما نجد البعض الاخر يميل الى التضيق في تحديد معنى الاستفتاء الشعبي اذ يحصرون مفهومه في اطار قاصر ومحدد[٥].

نشأة وتطور الاستفتاء

ظهر الاستفتاء اول مرة خلال القرن الخامس عشر في سويسرا اذ اقرت مجالس١٢ كانتونا الية الاستفتاء الشعبي (الاستشارة الشعبية) للبت في القضايا المحلية والشوؤن العامة ، مع ان القرار النهائي يبقى بمجالس الكانتونات، وفي القرون التالية اتسع نطاق مفهوم الاستفتاء الشعبي ليصبح الية من اليات اشراك المواطن البسيط في القرارات وبحلول عام ١٩٠٤ ، اقرت الولايات المتحدة الامريكية مساطر للاستشارة الشعيبة تضمنت ستة انواع من الاستشارات الشعبية بضمنها الاستفتاء العام المباشر[٦].

واصبح الاستفتاء الية مركزية من اليات الديمقراطية المباشرة يتم من خلالها استشارة الناخب البسيط في اصلاحات ذات طبيعة مصيرية ولا يتعقد الاجماع عليها، قد يجري الاقتراع على المستوى الوطني او المحلي حسب نوع التعديلات والهيئة الناخبة المعنية بها بشكل مباشر بحكم ان هدف الاستفتاء هو استشارة القاعدة الشعبية التي هي مصدر الشرعية السياسية في البلدان الديمقراطية حيث تتصدر سويسرا دول العالم من حيث ممارسة هذا التقليد الديمقراطي، فالاحصائيات تقيد بأن اكثر من ٩٠٪ من الاستفتاءات المنظمة في العالم خلال القرن الماضي جرت في سويسرا ويختلف الاستفتاء حسب الموضوع المستفتي به، فهنالك استفتاء دستوري، واستفتاء تشريعي ، واستفتاء سياسي او شخصي[٧] .

استفتاء اقليم كردستان

اصدر مسعود البارزاني[٨] رئيس اقليم كردستان الامر رقم ١٠٦ في ٢٠١٧/٦/٨ الذي قرر فيه اجراء الاستفتاء في يوم ٢٠١٧/٩/٢٥ ، ولتنفيذ هذا القرار اوصى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في شمال العراق بإتخاذ اجراءاتها وتضمن الاستفتاء سؤال(هل تريد ان يصبح اقليم كردستان والمناطق الكردستانية خارج الاقليم دولة مستقلة ؟)

وهنا يجب التعليق على هذا السؤال الذي تم توجيهه من حكومة اقليم كردستان للاستفتاء وبالأخص مصطلح (المناطق الكردستانية خارج الاقليم) فما المقصود بهذه العبارة؟ وماهي المناطق الكردستانية التي هي خارج الاقليم؟ وهل ان هذا المصطلح ورد في الدستور العراقي الذي كان الاكراد جزء من المشاركين في كتابته والموافقين عليه من خلال استفتاء عام ٢٠٠٥ ؟

ورد في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ مصطلح اقليم كردستان ، فقد جاء في المادة ١١٧/ أولاً من الدستور (: يقر هذا الدستور عند نفاده اقليم كردستان وسلطاته القائمة اقليماً اتحادياً) وتأكيدا للاعتراف باقليم كردستان القائم منذ سنة ١٩٩٢، اعترفت المادة ١٤١ / من الدستور بجميع التشريعات والقرارات الصادرة من السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية الكردستانية منذ عام ١٩٩٢ ، وبذلك أصبحت هذه الأجهزة أجهزة دستورية [٩] وبالمقابل وافق الشعب الكردي او شعب كردستان ان يدخل في الاتحاد الاختياري مع العراق وفق الدستور وعلى هذا الأساس شارك في الاستفتاء العام عليه وفي الانتخابات البرلمانية التي أجريت في العراق منذ ذلك الحين ، لذلك فان السؤال المذكور في أعلاه ورد فيه مصطلح غير

صحيح وغير دستوري وهو (المناطق الكردستانية خارج إدارة الإقليم) لأنه في الواقع لاتوجد مناطق كردستانية خارج إدارة الإقليم من الناحية القانونية ولم يرد هذا المصطلح في الدستور باعتباره الوثيقة الأولى والاسمى في العراق ولا في بقية القوانين العراقية الاخرى[١٠]

وقد تم تكليف المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في إقليم كردستان بالعمل من اجل تهيئة الظروف لمشاركة الجاليات الكردستانية المقيمة خارج الإقليم في عملية الاستفتاء وتم اجراء الاستفتاء في ٢٥/ ٩/ ٢٠١٧ ، وسط رفض الحكومة الاتحادية وانشغال القوات المسلحة العراقية بمحاربة التنظيمات الارهابية وانطلاق عمليات تحرير قضاء الحويجة التابعة لمحافظة كركوك[١١].

يأتي اعلان حكومة الاقليم عن اجراء الاستفتاء. ليعيد إحياء القضية الكردية في العراق في خضم العمليات القتالية ضد تنظيم داعش الإرهابي، وبالرغم من المعارضة من قبل العديد من الشخصيات العراقية وكذلك الفاعلين الاقليمين والدوليين، فان الحكومة الكردية أصرت على تطبيق مشروعها فالاقليم عانى من ازمات سياسية واقتصادية خلال السنتين ما قبل الاستفتاء ويبدو انه جاء كاداة لتوحيد المجتمع الكردي ويمكن ان يكون وسيلة جيدة للحصول على مصالح سياسية واقتصادية من حكومة المركز في بغداد، في ضوء الموقف المالي الصعب الذي يعيشه الاقليم[١٢] .

ويعتقد البعض ان اعلان مسعود البارزاني اجراء الاستفتاء هو رغبته في لعب دور تاريخي في تحقيق الاستقلال قبل نهاية ولايته اذ يؤمن بانه لن يكون هناك وقت مثالي للاستقلال، ورغبته في ان يموت في ضل علم ودولة مستقلة[١٣] والحزب الديمقراطي الكردستاني سيطر على هياكل بيروقراطية في الاقليم وله قاعدة بين سكان الاقليم، وللحزب قوة قيادية خلف فكرة الاستفتاء ، الا ان هناك العديد من الانتقادات التي توجه إلى السيد البارزاني فيما يخص المشاركة في السلطة مع حكومة الاقليم، ودعوته إلى عدم الحاجه بعودة رئيس برلمان الإقليم الى اربيل وانتخاب رئيس جديد للإقليم، ولذا يمكن القول ان دعوته للاستفتاء هي تحرك براغماتي موجه الى تحويل الانتباه عن المشاكل اليومية التي يعانيها داخل الاقليم وتحسين الموقف المفاوض للأكراد مع الحكومة المركزية بشأن تخصيص الموارد وخصوصا عائدات النفط[١٤].

ومن الناحية السياسية ، فقد اقرت حكومة إقليم كردستان العراق اجراء استفتاء الاستقلال. وبينما لم يكن المقصود ان الإقليم سينفصل فوراً عن العراق فان ذلك سيعطي كردستان قاعدة معنوية ودعما شعبيا في أي مفاوضات مستقبلية مع بغداد بشأن النفط والغاز في المناطق التي يسيطر عليها الاكراد في شمال العراق[١٥].

وفي بغداد ظهر اتفاق موحد تجاه استفتاء إقليم كردستان ، فقد رفض رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي[١٦] (٢٠١٤-٢٠١٨) الاستفتاء الا انه كان اكثر دبلوماسية في نبرته[١٧] ، وذكر ان بلاده مستعده للتدخل عسكريا اذا اسفر الاستفتاء عن حدوث اعمال عنف وأوضح في مقابلة مع وكالة اسوشيتدبرس السبت ١٦ /أيلول ٢٠١٧ ، انه في حال تعرض العراقيين ((الى تهديد عبر استخدام القوة خارج اطار القانون فسنتدخل عسكريا))[١٨]

ورفضت الأحزاب الشيعية بمختلف توجهاتها فكرة الاستفتاء. وبالرغم من معارضة الحكومة المركزية لمزيد من الحكم الذاتي والاستقلال للأكراد، فأن بغداد لاتزال تمتلك بعض مستويات القوة في الإقليم لكنها في موقف ضعيف لمنع ظهور دولة كردية

، فالحكومة منشغلة بالحرب على الإرهاب ومحاربة الفساد، وقدرتها على توفير الخدمات الأساسية وبضمنها المصروفات الى حكومة الأقليم التي تتضمن ١٧٪ قد تراجعت مع تراجع أسعار النفط العالمية مما اثر على عوائد كل من بغداد واربيل[١٩] .

واكتفى اكراد العراق ببعض المكاسب التي حصلوا عليها بفعل حرب الولايات المتحدة الامريكية واحتلالها العراق عام ٢٠٠٣ ، وانهيار النظام العراقي السابق وهي ماتضمنه الدستور العراقي الجديدة من تطبيق الحكم الذاتي الفيدرالي لإقليم كردستان، وهو ماترفضه الادارة الامريكية لكل الاكراد في تركيا وسوريا وايران. وقد خلف ذلك عدة مشكلات للاكراد تباعد بينهم وبين تحقيق هدفهم ، علاوة على عدم تحمس اكراد العراق بعد حصولهم على الحكم الذاتي الفيدرالي لمساندة اخوانهم الاكراد في تركيا وايران وابرمت الحكومة الكردية في اقليم كردستان العراق اتفاقيات لتصدير البترول والغاز المستخرج من شمال العراق الى ميناء جيهان التركي دون الحصول على موافقة الحكومة المركزية في بغداد[٢٠]

وبالإضافة إلى اصرار الكرد على تطبيق النظام الفدرالي في العراق الذين يرون فيه ضمانه لهم للحفاظ على حقوقهم القومية والثقافية بعد ان تخلو عن مطالب الاستقلال عن الدولة المركزية في تلك الفترة، اكدوا تمسكهم بوحدة العراق على لسان قيادتهم ومنهم مسعود البارزاني الذي صرح قائلا ((ان كردستان هي جزء من العراق الفدرالي ولا مجال للانفصال)[٢١] الا انه غير موقفه خاصة بعد ان اظهرت نتيجة الاستفتاء الذي اجري في كردستان العراق في كانون الثاني ٢٠٠٥، ان ٩٨ ، من المشاركين وافقوا على الانفصال، اعتبر السيد مسعود البارزاني ان ((الاستقلال حق طبيعي لمنطقة كردستان وليس نزوة)) ولكنه اضاف ان الهدف الحالي للكرد هو المحافظة على سلامة العراق ووحدة أراضيه واقامة نظام تعددي فيدرالي، وهذا في نظرهم هي مرحلة الاستقلال لأكراد العراق[٢٢]

وردا على هذا الاستفتاء عقد مجلس النواب العراقي بتاريخ ١٢/ ٩/ ٢٠١٧ جلسته الاعتيادية وقرر رفض انفصال الاقليم، والزم رئيس مجلس الوزراء باتخاذ التدابير كافة التي تحفظ وحدة العراق والبدء بحوار جاد لمعالجة المسائل العالقة بين الحكومة الاتحادية والاقليم اذ حضر الجلسة ١٦٨ نائبا رغم انسحاب النواب الكرد تم التصويت على القرار بالاغلبية المطلقة[٢٣]

وبعدها قدم رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي في ١٤/ ٩/ ٢٠١٧ ، طلبا إلى المحكمة الاتحادية العليا بشأن عدم دستورية اجراء انفصال أي اقليم او محافظة عن العراق ، وطلب اصدار امر ولائي بايقاف اجراء استفتاء اقليم كردستان وقامت المحكمة للاتحادية باصدار قرارها ذا العدد ٩١،٩٤ ، ٩٦ اتحادية / ٢٠١٧ بتاريخ ١٨/ ٩/ ٢٠١٧ بايقاف اجراءات الاستفتاء والمنوي اجراءه في ٢٥/ ٩/ ٢٠١٧ ، في اقليم كردستان والمناطق الاخرى المشمولة بالاستفتاء . لحين حسم الدعاوي المقامة بهذا المجال من الناحية الدستورية وصدر القرار باتفاق ستة اعضاء مقابل صوتين من أعضاء المحكمة الاتحادية العليا الذي طلب احدهما وقف الاستفتاء في سهل نينوى فقط[٢٤] .

ان تهديد الكرد بإعلان الانفصال من جانب واحد يعد مخالفا لنصوص دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ ، وخاصة نص المادة ١ منه التي تضمنت عبارة (... وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق) لكون الكرد مارسوا حقهم بتقرير المصير بالتصويت على هذا الدستور بنسبة كبيرة ، والنص جاء مؤكدا لوحدة العراق وعليه فان المطالبة بالانفصال تعتبر تعديلاً دستورياً، وبما انه لايجوز لكرد تعديله بارادتهم المنفردة ، لذا عليهم الدخول في مفاوضات مع الاطراف الأخرى كالحكومة الاتحادية والكتل

السياسية في البرلمان العراقي ومن ثم لايجوز لهم اعلان الانفصال من جانب واحد. وفق دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥[٢٥] .

وحسب القانون الدولي لا يجوز للكرد الانفصال لكونهم لم يمنعوا من ممارسة حقوقهم السياسية والاقتصادية بل هم مشاركون في الحكومة . ولم يتعرضوا الى اضطهاد جسيم من قبل الحكومة الاتحادية العراقية ، وعليه يمكن للحكومة الاتحادية الاحتجاج بمبدأ السلامة الإقليمية ضد مطالبه الاكراد بالانفصال، لكونها حكومة منتخبة تمثل جميع مكونات الشعب العراقي بما فيهم الكرد. [٢٦]

ونعتقد ان قيام دولة كردية في شمال العراق يشكل تحديا لدول المنطقة وخاصة تركيا وايران وسوريا التي تحتوي على قومية كردية فمعنى هذا ان الاكراد فى هذه الدول سيطالبون بنفس التوجهات مما يتناقض مع بناء تلك الدول وآمنها القومي ولذلك فهي سترفض وبشدة كل هذه المطالب بما فيها الدعوة الى الانفصال او الاستقلال.

وبالرغم من ذلك تظل فرص الاكراد خلال هذه المرحلة بالاعلان عن الاستقلال او الانفصال الكامل متوقفة على درجة تأييد القوى الكردية والتي لا تزال منقسمة حول جدوى الاستقلال وعلى مواقف القوى الاقليمية من العراق[٢٧]

الموقف الدولي من استفتاء اقليم كردستان

رغم ان العلاقات بين الجانب التركي وحكومة اقليم كردستان كانت تشهد تطورا ملحوظا وذلك من خلال العديد من الاتفاقيات في الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية الا ان تلك العلاقات ضعفت في ذلك الوقت بسبب اعلان الحكومة الكردية إجراء الاستفتاء، والتي رفضتها الحكومة التركية، واتخذت الاخيرة خطوات جادة لمنع تنفيذ هذا المشروع بما في ذلك اجراءات اقتصادية مشددة ضد حكومة اقليم كردستان، ووقفت تركيا مع وحدة وسيادة العراق بدلا من الوقوف مع مصالحها مع اقليم كردستان [٢٨]

واجرى الرئيس التركي رجب طيب اردوغان(٢٠١٤-....) اتصالا هاتفيا مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين(٢٠١٢ ...) تطرق من خلاله الى الاستفتاء حول الانفصال، واكد الزعيمان على أهمية الحفاظ على سيادة واراضي كل من سوريا والعراق، وانهما اتفقا على مناقشه هذه المواضيع وجها لوجه خلال زيارة بوتين الى العاصمة التركية انقرة وفي تصريحات اخرى، اكد الرئيس التركي أن بلاده يمكنها أن تقطع الامدادات من خط انابيب النفط الذي ينقل النفط من شمال العراق للعالم بما يمثل ضغطاً اضافيا على اقليم كردستان وقال اردوغان ان الاستفتاء (الانفصالي) ليس مقبولا وانه سيتخذ اجراءات مضادة اقتصادية وتجارية وامنية[٢٩]

وذكر الرئيس التركي في مؤتمر صحفي في اسطنبول ان استفتاء اقليم كردستان غير شرعي ونعتبره لاغيا واكد بانه سيتخذ تدابير اخرى وسيغلق المعابر بشكل كامل مع كردستان واضاف ((سنغلق تصدير النفط امام اقليم كردستان)) وقال ((دعونا نرى عبر اي قنوات يمكن للحكومة في شمال العراق ان ترسل نفطها واين ستبيعه)) كما حذر وزير الخارجية التركي مولود تشاويس اوغلو (٢٠١٣-٢٠١٥) ان انقرة ستتدخل عسكريا اذا تم استهداف التركمان في العراق[٣٠] .

واشار رئيس الحكومة التركية ان انقرة ستقرر الاجراءات العقابية ضد حكومة اقليم كردستان بعد محادثات مع الحكومة المركزية في بغداد[٣١]

وقال في جانب اخر فيما يتعلق بالاستفتاء انه يمثل (قضية أمن قومي) وان بلادة ستتخذ خطوات ضرورية بشأنه، وفي يوم ١٩ /٩/ ٢٠١٧ دعا حزب الشعب الجمهوري التركي عبر رئيسه اوزتورك يلماز الحكومة التركية الى التعامل بشده مع رغبة حكومة كردستان الانفصال عن العراق، واكد على ضرورة امهال رئيس الحكومة مسعود بارزاني ٢٤ ساعة للتخلي عن الاستفتاء ، وفي نفس الوقت اصطفت بعض ارتال الدبابات التركية على الحدود مع العراق تحسبا لأي طارئ واكد يلماز أيضا أن الاستفتاء بزعزع المنطقة بشكل خطير وقد يؤدي الى نشوب حرب اهلية وانه يتعارض مع القوانين الدولية والدستور العراقي، وحتى مع قوانين الاقليم نفسه وإشار ان الوضع بات مسألة صراع لاجل البقاء وانه سيتعين حماية مصالح تركيا وآمنها القومي [٣٢].

واكدت وسائل اعلام عراقية ان انقرة قررت منع بث قنوات تابعه لكردستان العراق على القمر تركستان[٣٣] .

اما بالنسبة لايران فقد اعتبرت ان الاستفتاء أحادي الطرف وهو لا يتوافق مع الدستور العراقي وان موقف الجمهورية الاسلامية الإيرانية الواضح والمبدئي هو في دعم وحدة العراق وتماسكه وقال المرشد الاعلى الايراني السيد علي الخامنئي (تعارض ايران عقد محادثات على الاستفتاء لتقسيم العراق وتعتبر كل من يؤيد الفكرة بإنه من المعارضين لاستقلال العراق [٣٤]

وضمن نفس السياق ذكر موقع الرئاسة الإيرانية ان الرئيس حسن روحاني (٢٠١٣-٢٠٢١) اجرى اتصالا هاتفيا مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين اكدا خلاله ضرورة احترام وحدة العراق وسيادته وشددا على اهمية الامن والاستقرار في المنطقة. كما اكد روحاني ان دعم وحدة العراق يكتسب اهمية كبرى لإيران. وان التنسيق بين دول المنطقة في هذا المجال سيكون له. اثر مهم في ذلك [٣٥]

واكد المتحدث باسم الخارجية الايرانية بهرام قاسمي ان بلاده ملتزمة باحترام وحدة الاراضي العراقية وسيادة هذا البلد على كامل أراضيه. وهذا ماجعل طهران تغلق أجوائها امام الرحلات الجوية مع اقليم كردستان[٣٦] واضاف بان ايران مصرة على وحدة اراضي العراق وسيادته على كامل اراضه وكذلك على المسار الديمقراطي في هذا البلد واشار بان كل اجراء مغاير لهذه الاسس هو تصرف في غير محله. ويمكن ان يؤدي الى تطورات ليست في مصلحة احد[٣٧] .

وتخشى طهران ان ينعكس انفصال اقليم كردستان سلبيا على ودورها الاقليمي بعد ان ضمنت موقفا متقدما في العراق وسوريا خلال السنوات الماضية وترى ان الخطوة الكردية تتناغم مع التوجه الأمريكي الراهن الى تقليص نفوذها عبر تقطيع جغرافي لأوصال الدول التي تنشط فيها[٣٨]

وبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية في ظل إدارة دونالد جون ترامب[٣٩] (٢٠١٧-٢٠٢١) فانها يمكن ان تلعب دورا ايجابيا في إبرام اتفاق بين الجانبين اي الحكومة المركزية في بغداد وحكومة اقليم كردستان والاولوية للمصالح الاستراتيجية الامريكية هو الاستقرار على المدى البعيد في كردستان العراق [٤٠]

واعربت واشنطن في ١٥/ ٩/ ٢٠١٧ عن عدم تأييدها لقرار حكومة اقليم كردستان العراق اجراء الاستفتاء وفق بيان صادر عن البيت الابيض واشار البيان الى ان الادارة الامريكية اكدت مرات عدة لزعماء اقليم كردستان ان الاستفتاء يشتت الانتباه عن الجهود المبذولة لهزيمة داعش واستقرار المناطق المحررة ودعت الى الغاء الاستفتاء والبدء في حوار جدي متواصل مع بغداد[٤١] .

وكانت واشنطن قد بينت موقفها من الاكراد ومحاولتهم الانفصال عن العراق فقد كتب فرانسيس ريتشاردوني دبلوماسي مخضرم في السياسة – الامريكية ومسؤول في وزارة الخارجية الامريكية. ((نحن نتعامل مع الاكراد العراقيين كما هو الحال مع كل العراقيين الاحرار في سياق سياستنا تجاه العراق تلك السياسة واضحة. نحن ندعم سلامة ووحدة أراضي العراق بما يلزم لتوفير السلام والاستقرار كما اننا ترفض اقامة دولتين او دويلات للأكراد او اي حالة عرقية أو طائفية))[٤٢] .

كثيرا ما تتناقض السياسة الامريكية في توجهاتها فهي ان وجدت وحدة العراق في غير مصلحتها ستدعم هذاه التوجه وهذا ما حصل في التصدي لاحتلال داعش للمناطق الغربية ووصولهم الى اطراف بغداد فلم تقدم الدعم والمساندة للعراق.

وأكدت السياسة الامريكية على وحدة الاراضي العراقية وذكرت الاكراد ان الدعم الأمريكي لهم لن يكون الا مقابل مشاركتهم في جدول اعمال واشنطن في العراق. وهذا ما دفع الاكراد لتقديم الكثير من الدعم والاسناد للولايات المتحدة في حربها ضد العراق واسقاط نظامه السياسي. وجعلت من الأكراد شريكا مهما واستخدمت اراضيهم كنقطة انطلاق لمهاجمة القطعات العسكرية العراقية في الجبهة الشمالية بعد ان فشلت مساعيها لدى الاتراك لفتح جبهة شمالية في حدود تركيا حيث رفض البرلمان التركي الموافقة على نشر الف جندي امريكي في الاراضي التركية في الأول من اذار عام ٢٠٠٣[٤٣]

وجاء موقف (اسرائيل) بخطوطة العريضة حينما دعا رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو الاسرة الدولية الى دعم استقلال كردستان العراق و قال في كلمة له امام معهد الدراسات بشأن الامن القومي ((يجب ان ندعم جهود الاسرة الدولية من اجل دعم تطلعات الاكراد بالاستقلال)) وفي جانب اخر اكد الكاتب الاسرائيلي جاكي خوجي في مقاله بصحيفة معاريف أن الموقف الرسمي (اسرائيل)، يدعم توجه الأكراد لاقامة دولة منفصلة وذكران وزارة الخارجية الاسرائيلية اصدرت بيانا رسميا عبرت فيه عن دعمها للشعب الكردي للحصول على انفصاله وبذلك تصبح (اسرائيل) أول دولة وربما الوحيدة على مستوى العالم التي تدعم استفتاء كردستان [٤٤].

واوضح خوجي.. وهو خبير الشؤون العربية في الاذاعة العسكرية الاسرائيلية. ان (اسرائيل) اصطادت بهذا التصريح عصفورين بحجر واحد اولهما الاعراب عن تاييدها للزعيم الكردي صديقها القديم مسعود البارزاني، والثاني توجيه ضربة قوية الى رئيس تركيا رجب طيب اردوغان الذي يعد من اشد المعارضين للتوجه الكردي بإعلان الانفصال خشية ان يطالب اكراد بلاده بالمطلب نفسه[٤٥]

وردت المملكة العربية السعودية على الاستفتاء بتصريح لوزارة الخارجية السعودية عبر وكالة الانباء الرسمية بان (السعودية تتطلع لحكمة البارزاني بعدم اجراء الاستفتاء) واعتبر وزير الخارجية السوري وليد المعلم ان الاستفتاء (مرفوض) مشددا على ان بلاده لا تعترف الا بعراق موحد[٤٦] .

وبالنسبة لموقف بريطانيا فقد اكد القنصل البريطاني لمنطقة كردستان فرانك بيكر ان بريطانيا تعترف بالحق الذي لايجوز سلبه لجميع الاشخاص من حول العالم بان يكونوا احرارا ليقرروا حكوماتهم ، ولكنه راى ان الوقت ليس ملائما لعقد الاستفتاء كما اشار الى انه يجب ان يعقد بموافقة الحكومة العراقية ، واكد وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون ان اجراء استفتاء في هذا الوقت شتت التركيز وتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة ومعالجة المسائل السياسية طويلة الامد التي ادت إلى بروز داعش(٤٧) .

وفيما يخص الأمم المتحدة فقد اعترض أعضاء مجلس الامن الدولي على اية محاولة لاستقلال إقليم كردستان عن العراق معتبرين ان هذه الخطوة من شأنها ان تزعزع الاستقرار في الدولة العراقية لاسيما وان حكومة إقليم كردستان أقدمت على هذه الخطوة بشكل منفرد دون الرجوع للحكومة المركزية في بغداد . واصدر المجلس بيان اكد فيه ان الاستفتاء مقرر في وقت لاتزال فيه العمليات الحربية مستمرة ضد تنظيم داعش والتي تؤدي القوات الكردية دوراً رئيسياً وان اجراءه يهدد باعاقة الجهود الرامية لضمان عودة طوعية وامنه لاكثر من ثلاثة ملايين لاجئ وشدد أعضاء المجلس على تمسكهم بسيادة العراق ووحدته وسلامة أراضيه وان أي مشكلة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان يمكن حلها في اطار الدستور العراقي عبر حوار منظم وحلول توافقية يدعمها المجتمع الدولي(٤٨) .

ويرى بعض الباحثين ان مشروع قيام دولة كردستان هو مشروع سياسي شخصي لأسرة السيد البارزاني وليس مشروعا قوميا كرديا ، وعملت القيادة الكردية على تنفيذ الاستفتاء ظناً منها بان النظام السياسي توافقي وضعيف والقوة العسكرية منهكة نتيجة قتالها العنيف مع تنظيم داعش ، والقيادات الكردية تعتمد بشكل كبير وكامل على الدعم الخارجي ففي ضل عدم وجود قبول داخلي للاستفتاء والانفصال وعدم وجود رغبة دولية وإقليمية لانفصال الاكراد جعل مشروع الدول الكردستانية مشروعا غير قابل للتحقيق(٤٩) .

ويعزز التوجه السابق افتقار الاكراد الى الحلفاء الدولين الحقيقين الذين يستخدمون الأحزاب والقوى الكردية للعمل لديهم للنيل او تحدي خصومهم بشكل مباشر فالقوى الدولية لا تريد للقوى والأحزاب الكردية شراكات مع بعضها البعض (٥٠).

الخاتمة

لم يكن الغرض من الاستفتاء الانفصال بل جاء لغرض سياسي استهدفت منه حكومة اقليم كردستان الضغط على الحكومة المركزية في بغداد التي كانت منشغلة في حربها ضد تنظيم داعش الإرهابي. وذلك لأن الأكراد هم انفسهم منقسمين وغير مقتنعين بجدوى الاستفتاء أو الانفصال، ولانه لا يتحقق بسبب العوامل الداخلية والخارجية الرافضة لهذه الفكرة. من اجل الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية وخاصة في المجال المالي، ولم تقتنع اغلب دول العالم ما عدا(اسرائيل) بأهمية الاستفتاء. ولأنه يؤدي الى تقسيم العراق وزعزعة استقراره، ومن ثم حصول انقسام اقليمي يعمل على تشتت الاكراد ومواجهتهم

بالقوة من قبل الدول المجاورة. كالأكراد في تركيا وايران وسوريا، التي ترفض وبكل صورة هذا الاستفتاء. اضافة الى ان الدول الكبرى لم ترحب بهذا المشروع لانه لم يأخذ رأي الحكومة المركزية كما ان هذه الدول لا تريد ان تخسر علاقتها ومصالحها الامنية والسياسية والاقتصادية مع العراق ، وهذا ما دعاها إلى رفض الاستفتاء .

والملاحظ ان اقامة دولة للأكراد لم تظهر في ادبيات القوى الدولية الماضية والحاضرة منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر لان ذلك يؤدي الى اشاعة الاضطراب وعدم الاستقرار الأمني والسياسي في المنطقة، وان الاكراد هم قومية كالقوميات الاخرى من شان منحهم الاستقلال ان يؤدي الى تهديد البناء الأمني والقومي لدول المنطقة .

ورفضت الحكومة المركزية في بغداد اي شكل من اشكال الاستفتاء دستوريا وقانونيا وادت تجليات الموقف الى سيطرة الحكومية الاتحادية في بغداد على محافظة كركوك وزيادة الضغط على الحكومة المحلية في اربيل لعدم المضي قدما في تبعات الاستفتاء.

هوامش ومصادر البحث

---

(١) ابو الحسن، احمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة العربية، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، ج ٤، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٤٧٤.

(٢) القرآن الكريم سورة الصافات ، الآية ١١

(٣) القرآن الكريم سورة النساء ، الآية ١٢٧

(٤) القرآن الكريم سورة النمل ، الآية ٣٢

(٥) علي يوسف، مشروعية استفتاء شمال العراق في الدستور العراقية ، مجلة ابحاث استراتيجية، العدد ١٦ ،تشرين الثاني، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العراق، بغداد ٢٠١٧ ، ص ٢٣.

(٦) ماجد راغب الحلو ، الاستفتاء الشعبي (بين الانظمة الوصفية والشريعة الإسلامية) مكتبة المنار، الكويت، ط١ ،١٩٨٠ ، ص ٥١-٥٢.

(٧) احسان المفرجي، نظرية الدستور(الباب الثاني من كتاب النظرية العامة في القانون الدستوري)، شركة العاتك . د.ط ، القاهرة، ص ٢٣٥.

(٨) سياسي كردي عراقي ورئيس اقليم كردستان من ٢٠٠٥ إلى حد الآن، وزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني من عام ١٩٧٣ ولد في جمهورية مهاباد وخلف والده مصطف البارزاني في قيادة الحزب عام ١٩٧٩. اسعد عبد الوهاب عبد الكريم ،الاحزاب السياسية في العراق، (التعددية والوحدة الوطنية الواقع والطموح).. وقائع المؤتمر السنوي الذي عقده مركز صلاح الدين الايوبي في جامعة تكريت بالتعاون مع بيت الحكمة للفترة ١٩-٢٠ شرين الثاني ٢٠٠٧. بيت الحكمة بغداد، ٢٠٠٩، ص ٢٠٩.

(٩) ستار جبار علاوي ، اكراد العراق والاستفتاء ، أبحاث ستراتيجية ، العدد ١٦ تشرين الثاني، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية ٢٠١٧، ص ٢٤٦؛علي يوسف ، المصدر السابق، ص ٢٣٤.

(١٠) .سعد ناجي جواد ، القضية الكردية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، برنامج لمستقبل العراق بعد انهاء الاحتلال ، اعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول (مستقبل العراق) ، بيروت ٢٠٠٥، ص ٢٧١-٢٧٢؛ علي يوسف ، المصدر السابق ص ٢٣٥.

(١١) ستار جبار علاوي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٥.

(12) Mesut Ozcan. The KAG'S Referendum on Independence: Domestic and Regional Dynamics EXPERTBRIEF REGjonal Politics- September 2017. P,1.

(١٣) مركز البيان للدراسات والتخطيط، المصالحة الوطنية في العراق. دراسة مقارنة. سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٧ شباط، بغداد ٢٠١٦، ص ٣٢-٣٣.

(14)David B.ottlaway ,Iraqs Kurdistan Takesa Giant step Toward Independence view points No.46 wood row Wilsom center, December 2013.p2.

(١٥) فلوريد أميرلير ، النفط والغاز في كردستان العراق . مراجعة لقوانين التصدير ، حصاد البيان تموز ، آب، أيلول ، سلسلة ١٧ ، إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، العراق ٢٠١٨ ، ص ٢٤٦-٢٤٧.

(١٦) حيدر جواد العبادي ، ولد في بغداد عام ١٩٥٢ ، تولى رئاسة الوزراء العراقية في ٨/٩/ ٢٠١٤ - ٢٥/١/ ٢٠١٨، كما يعد من أعضاء حزب الدعوة الإسلامية، وعاش في كنف عائلة ذات اصوال جنوبية عرفت في منطقة الكرادة بالتجارة ومحال العطارة ونال شهادة البكالوريس من الجامعة التنكولوجية قسم الهندسة الكهربائية ببغداد عام ١٩٧٥. وحصل كذلك على شهادة الدكتوراه في الهندسة الكهربائية مم جامعة مانشيتر البريطانية ، تولى عدة مناصب في الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣ ومنها رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب ٢٠١١- ٢٠١٤ ، ورئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار والاعمار ٢٠٠٦-٢٠١٠ ، وشغل مهام المستشار السياسي لرئيس الوزراء ٢٠٠٥-٢٠٠٦ وكان عضوا في مجلس النواب العراقي عن محافظة بغداد لعام ٢٠٠٥ كما شغل منصب وزير الاتصالات للمدة من أيلول ٢٠٠٣ - حزيران ٢٠٠٤.
حيدر العبادي http://ar.mwikpedia.org

(١٧) العبادي عن استفتاء إقليم كردستان المفاوضات ممكنة دائما . قناة الحرة مؤرشف في الأصل في ١٣/ ١٢/ ٢٠١٨، طلع عليه بتاريخ ١٧/ ٩/ ٢٠١٧ .

(18) Mustafa Gurbuz the Indpendence Refendupn Apyrhic for Barzani Arab center Washington Dc July 10 2017.p2.

(19) Ibid P. 31;

; ستار جبار علاوي، المصدر السابق ، ص ٢٤٢.

(٢٠) رضا محمد هلال ، السياسة الدولية ، العدد ٢٠٥ ، السنة الثانية والخمسون ، تموز ، مطابع الاهرام التجارية ، مصر، ٢٠١٦، ص ١٢٨.

(٢١) ساجد احميد عبل ، انموذج الاتحاد المركزي العراقي، مركز دراسات الخليج العربي، العدد ١٤، ص ٢٠٧ .

(٢٢) محمد جبار كريدي القاضي، حق تقرير المصير (دراسة مقارنة) ط ، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي بغداد : ٢٠١٦.ص ٢٨٦-٢٨٧.

(٢٣) محمد علي ال ياسين. القانون الدستوري (المبادئ الدستورية العامة) مطيعة الديواني ط ٢، بغداد ٢٠٠٥ ، ص ٥٣ ؛ علي يوسف ، المصدر السابق، ص ٢٣٥ .

(٢٤) محمد جبار كريدي ، المصدر السابق ، ص ٣١٣-٣١٤ .

(٢٥) حسن العطار ، الاستفتاء الشعبي اداة من ادوات الديمقراطية ، مقال منشور على موقع ايران الالكتروني ٥/٣/ ٢٠١٦.

http://elaph.com/web/ opinion/ 2016/3/1020045.

؛ ومحمد جبار كريدي ، المصدر السابق ، ص ٣١٤ .

(٢٦) عمار عباس محمود، القضية الكردية : أشكالية بناء الدولة ،ط ١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠١٦ ، ص ٣٥ .

(٢٧) ايمان رجب ، مستقبل العراق بين الصراع المذهبي وتهديد داعش. السياسة الدولية السنة الثانية والخمسون ، تمور مطابع الاهرام التجارية ، ص ١١١ ، للعدد ٢٠٥ .

(٢٨) الموقف التركي من مطالب اقليم كردستان العراق بالاستقلال

Alaa Razak. Alnaijar.

https://doi.org/10.47932/ ortetat 1040045.

(٢٩) www.aljazeera.net ٥/١٢/ ٢٠١٧.

(٣٠) www.alarabiya. net. ٣١/١٢/ ٢٠١٨

(٣١) www.aljzera.net ١٥/ ٩/ ٢٠١٧

(٣٢) www. dohainstitute.org استفتاء اقليم كردستان الاصرار الكردي والمعارضة الاقليمية ، المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) www.aljazera.net ٥/٩/ ٢٠١٧

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) https//www.rasanah-illis.org

المعهد الدولي للدراسات ،القلق الايراني من استفتاء اقليم كردستان العراق.

(٣٧) https://www.dw.com.

ايران تعارض الاستفتاء حول استقلال كردستان العراق.

(٣٨) ستار جبار علاوي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٧.

(٣٩) سياسي امريكي شغل منصب الرئيس الخامس والاربعون للولايات المتحدة الامريكية ، قبل دخوله للسياسة كان رجل اعمال وشخصية تلفزيونية ar.m.wikipedia.org

(40) Mustafa Gurbuz. The Independence Referendum Apyrhi Victory for Barzani Arab Center WASHINGTON. Dc July 10,2017.p-1.

(٤١) الولايات المتحدة تدعو حكومة اقليم كردستان الى الغاء الاستفتاء قناة الحرة مؤرشف في الاصل في ٣٠ /١٢/ ٢٠١٣ اطلع عليه بتاريخ ٩/١٧/ ٢٠١٧.

(٤٢) عثمان علي، مستقبل العلاقة الأمريكية – الكردية (هل تصبح كردستان مستعمرة امريكية) ، دار فردان للطباعة والنشتر، بيروت ٢٠٠٧، ص ١٢.

(43)Globallager Washington .D.C. http://www.aljazera.net.Special files / Pages.

؛ بيار مصطفى . سيف الدين ، تركيا وكردستان العراق الجاران الحائران ، دار الزمان للطباعة والنشر ، ودمشق ٢٠٠٩ ، ص ٢٠٠-٢٠٠١.

(٤٤) علي حسين سعيد ،اكراد العراق ومشروع الشرق الأوسط الكبير(التحليل وعوامل الارتباط الإقليمي) ، ابحاث ستراتيجية ، العدد ١٦ – تشرين الثاني، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ٢٠١٧، ص ٢١٦-٢١٧.

(٤٥) عماد الجاد، العامل الاسرائيلي في الأزمة العراقية من كتاب العراق من خريطة ازمة إلى المستقبل امة ، بحث ماخوذ من شبكة الانترنت موقع:
www.Islam.online.com

(٤٦) www.dw.com
السعودية تناشد بارزاني بعدم اجراء الاستفتاء.

(٤٧) هل يؤيد القانون الدولي مساعي كردستان العراق للاستقلال ٢٩/ ايلول / ٢٠١٧
Iraq http://www.alhurra.com

(48) Iraq http://www alhurra.com
هل يؤيد القانون الدولي مساعي كردستان للاستقلال جوان ديبو ٢٩/ أيلول / ٢٠١٧

(٤٩) حسين عدنان هادي، خارطة كردستان الافتراضية كردستان الدولة المتخيلة . أبحاث ستراتيجية ، العدد ١٦، تشرين الثاني . مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية ، ٢٠١٧، ص ١٩٢-١٩٥.

(٥٠) رضا محمد هلال ، الاكراد بين الفدرالية والانفصال، السياسية الدولية ، العدد ٢٠٥ السنة الثانية ، تموز ، مطابع الاهرام التجارية ، مصر ، ٢٠١٦، ص ١٢٨.